

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر معين فانه يستحق أجر مثله اه (وقال في فن الانغاز
مانصه) * القسمة * أى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوهام تقسم فقل السكة
الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان أجمعوا على ذلك اه (وقال في الفن
الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم
الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اه (ثم قال فيه أيضا) الموقوف
عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسألة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم
قسمة الوارث فان له الرجوع اه (وقال في كتاب الدعوى في بحث البراء العام
مانصه) وفي قسمة القنية قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما انه لا دعوى
له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما التصح بالعين فله ذلك ان كان العين
فاحشأ عند بعض المشايخ الخ فراجع اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنائيات
المتقط وعن ابى حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الروس العقل
والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اه وقد نقلناه في كتاب
المجنائيات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصى ما لا مشترك بينهما وبين الصغير
تجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند أبى حنيفة خلافا للمحمد كذا في قسمة القنية اه
(يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة
والمزارعة كان للعامل أجر مثله اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت
خلافا للمشايخ ببلخ ومن يكون البزرم منه وجنس البزر ونصيب من لا بذرله والتخلية
بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة ليزرعها ببذره
قرطما ما يخرج منها من عصفرفه وللزارع والقرطم لرب الارض فهو فاسد وكذلك
لو دفعها ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة لاحدهما والشعير للاخر وكذلك
كل شيء له نوعان من الربيع كبذر الكتان والكتان والرطوبة وبذرها بخلاف
البطيخ وبذره والقثاء وبذره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر
والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تتبع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

قال المؤلف في قاعده على الاصل في الاشياء الاباحية حتى يدل الدليل وهو
 مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحية ونسبه الشافعية الى
 أبي حنيفة مانصه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها
 لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب
 الشافعي القائل بالاباحية المحل في الكحل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الصياد مانصه) ولو ملاك كوزان حوض ثم صبه فيه لم يجعل لاحد أن يشرب منه
 اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشي من مسائل المكرهية الاب
 أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض الى منزل أبيه ودفع اليه الكوز
 فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ماء كالصبي حتى لا يجعل للاب
 شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم
 ان كان الكوز ماء كالاب يصير أي الماء كاللأب ويصير الابن محرز الماء
 لآبيه كالأجير اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محرز الماء كذا هذا اه
 (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) لو قال الوارث تركت
 حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتبرك والمحق يبطل به حتى ان أحد الغائبين
 لو قال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه وكذا لو قال المرتهن تركت حتى في حبس
 الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 أيضا ظاهر ما في الحائرية من الشرب ولغظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع
 صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان
 يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لآثي له من الثمن ولا
 سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فسأت الموصى وباع
 الوارث الدار ورضي به الموصى له جازا لبيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار
 داره ولكنه قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له حق اجراء
 الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل
 ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى